

Global Journal of Economic and Business, Vol. 2, No.3, June 2017, pp. 95-106
ISSN E-2519-9293 , ISSN P-2519-9285
Copyright © Science Reflection, 2017
www.sciencereflection.com

الاستثمار الفلاحي ودور مؤسسات التأطير والدعم المالي والإنتاجي في تحقيق الأمن الغذائي "دراسة حالة ولاية عين الدفلى"

مجيد شعباني

جامعة بومرداس - الجزائر

mcha2016@gmail.com

أحمد بن خليفة

جامعة حمه لخضر - الوادي - الجزائر

ملخص:

تعاين الجزائر كباقي الدول العربية في عصرنا الحالي حالة من العجز الغذائي المترادف للإنتاج من الغذاء لا يكفي لتغطية ما يقابله من استهلاك مما يستدعيها إلى التوجه نحو الاستيراد من الخارج بمليارات الدولارات، وهذا يعمل على إضعاف رصيد البلاد من العملات الأجنبية ويزيد من مديونيتها ومن ثم تبعيتها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية أحيانا. ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الإنتاجية المهمة في أي اقتصاد، فهو يمثل المصدر الأساسي لدخل المزارعين وإنتاج الغذاء في كسل المجتمعات والاهتمام به من طرف الجزائر أصبح ضرورة أكثر من السابق. وقد تم تناول هذه الدراسة من خلال محورين، المحور الأول تم التطرق من خلاله إلى مفاهيم الاستثمار الفلاحي والأمن الغذائي، أما المحور الثاني فحساء ليلسل الضوء على الاستثمار الفلاحي لولاية عين الدفلى. الكلمات المفتاحية: الفلاحة، الاستثمار الفلاحي، الأمن الغذائي.

مقدمة:

لقد استحوذت قضية الغذاء والتنمية الزراعية بشكل عام على اهتمام الكثير من المفكرين على جميع الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية، فعلى الصعيد العالمي كان الاهتمام بتأمين الغذاء من منظور عام، وعلى الصعيد الإقليمي كان الاهتمام بتحقيق الأمن الغذائي في الإطار الموضوعي للظروف المحيطة بكل قطر وإمكانات التكامل المشترك بين الدول، وعلى الصعيد المحلي كانت مسألة الأمن الغذائي تتجلى في إطار السياسات والبرامج الفلاحية التنموية. شهدت الفلاحة في السنوات الأخيرة عناية خاصة ووضعت في أعلى سلم اهتمامات الدولة من خلال إيلائها الأولوية نظراً لدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وضمان الأمن الغذائي. اعتبارا للدور الذي يؤمنه القطاع الفلاحي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والنهوض بالمناطق الريفية وتحقيق الأمن الغذائي، فقد حظي هذا القطاع بمكانة خاصة ومتميزة ضمن البرامج التنموية في الجزائر، مكنته من الانتفاع بالعديد من الإجراءات الريادية والإصلاحات الهيكلية، نذكر منها توفير الدعم الكافي للفلاحين، دعم مؤسسات البحث الإرشاد والتكوين الفلاحي وتنظيم المهنة وتطوير وسائل وأساليب تدخلها.



تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين، تناولنا في المحور الأول دور مفاهيم الاستثمار الفلاحي والأمن الغذائي، أما المحور الثاني فخصصناه للاستثمار الفلاحي لولاية عين الدفلى.

المحور الأول: مفاهيم حول الاستثمار الفلاحي والأمن الغذائي:

يعرف الاستثمار الفلاحي بأنه: "استعمال الوسائل الضرورية من أجل تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن أو هي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج زراعي ممكن"¹.

كما يقصد به تنمية الإنتاج الزراعي، إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض أو بهما معاً، وزيادة إنتاجية الأرض يكون بتحسين ظروف زراعتها من حيث انتقاء المحاصيل التي تتفق وطبيعة الأرض واختيار البذور ومكافحة الآفات الزراعية، واستخدام الآلات الزراعية تتفق وأحوال المجتمع الذي تنمي زراعته، ويشمل كذلك تنمية الإنتاج الحيواني والسمكي، وتنمية الإنتاج الزراعي تشكل جزءاً هاماً من تنمية الناتج الوطني خاصة في الدول الزراعية التي لا تزال الزراعة فيها قائمة على الطرق البدائية والمفاهيم المتخلفة التي تعتبر أن الزراعة هي زراعة المحاصيل الحقلية فقط دون الاهتمام بزراعة الفواكه والخضروات وتصنيعها، ودون الاهتمام بالمنتجات الحيوانية المختلفة.²

2- الدوافع المؤدية إلى ضرورة الاستثمار الفلاحي:

ومن أهم الدوافع التي تؤدي إلى الاستثمار الفلاحي:³

أ- تعزيز الأمن الغذائي:

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية على أغذية كافية، سليمة ومغذية تلي حاجتهم الطاقوية وتناسب أذواقهم الغذائية ليعيشوا حياة صحية ونشطة، ومن هذا التعريف نستخلص الأبعاد الرئيسية للأمن الغذائي كالتالي:

- التوافر المادي للسلع الغذائية.

- الاستغلال الأمثل للسلع الغذائية.

- استقرار الأبعاد السابقة على مر الزمن.

تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO):

لقد جاء في تعريف المنظمة بأن الأمن الغذائي " يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبى احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط"⁴.

تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD):

عرفت المنظمة منذ نشأتها عدة تحولات في مهامها فبعدما كانت منحصرة في مجرد التحذير من مخاطر الفجوة الغذائية أصبحت اليوم تقوم بإعداد البرامج المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، ولقد جاء في تعريفها للأمن الغذائي بأنه " توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتماداً على الإنتاج المحلي أولاً وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المالية"³.

تعريف البنك الدولي:

عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه: "إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، و يتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية و التجارية قادراً على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وحتى في أوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية"

ويستند تعريف البنك الدولي إلى أربعة أسس هي:⁵

الأساس الفيزيقي: والذي يرتبط بحصول الأفراد على كمية غذاء تكفي لأن يقوموا بأنشطتهم في الحياة اليومية وبما يحافظ على صحتهم.

أساس الشمول: والذي يرتبط بتطبيق الأساس السابق على كافة المواطنين في المجتمع بغض النظر على قدراتهم المالية أو الشرائية.

الأساس الزمني: والذي يرتبط بتطبيق الأساس الفيزيقي في كافة الأوقات خاصة أوقات الأزمات التي تتضمن كافة الأزمات بما فيها تردي الإنتاج المحلي

أو اختلال أوضاع الأسواق الدولية في تجارة السلع الغذائية.



مصدر الحصول على الغذاء: في هذا الشأن لم يشترط التعريف مصدراً محلياً أو دولياً للحصول على الغذاء، وإنما اشترط قدرة النظم التسويقية المحلية، ونظم التجارة الخارجية على القيام بتوفير الغذاء لبعض المناطق النائية.

ب- تحقيق الفائض الزراعي و الغذائي6:

تعني كلمة الفائض وجود فرق إيجابي بين حجم الإنتاج الزراعي والحجم الضروري لمعيشة السكان، بحيث يتم توجيه هذا الفائض إلى مهام اقتصادية أخرى والتي تتمثل فيما يلي:

- تصدير جزء من هذا الفائض مقابل الحصول على سلع استهلاكية أخرى لا يمكن إنتاجها محلياً بهدف تنويع الاستهلاك الداخلي.
- تصدير جزء من هذا الفائض مقابل الحصول على التجهيزات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.
- توجيه جزء من هذا الفائض إلى الاستثمار في القطاع الفلاحي نفسه من أجل تنميته وتوسيعه.

ب- الفلاحة كمصدر للعملة الأجنبية:

إن تحديد القطاع الفلاحي وتنميته يعتبر من أهم المصادر التي تعمل على جلب العملات الأجنبية إلى البلد للزراعة إذا ما حقق هذا البلد فائض في الإنتاج الزراعي. وقام بتصدير هذا الفائض مقابل الحصول على العملات الأجنبية بحيث توجه هذه العملات إلى عملية التمويل ومنه تصبح الزراعة كمصدر تمويل لعملية التنمية.

يعتمد التقدم في التنمية الاقتصادية الشاملة في البلاد النامية اعتماداً كبيراً على مدى توافر النقد الأجنبي، ولذا يتحتم على هذه البلاد أن تزيد من حجم تجارة صادراتها التي تكاد تكون في مجموعها من المنتجات الزراعية في أغلب الحالات وأن تحدد من إنفاقها على الواردات غير الضرورية. كما يجب أيضاً إعطاء أولوية كبرى لإمكانية زيادة التبادل التجاري بين البلدان النامية نفسها، كما أن القطاع الزراعي يلعب دوراً هاماً من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية وذلك من خلال توسع في المحاصيل التصديرية وفقاً لما تمتاز به الدول النامية المختلفة بالميزات النسبية في إنتاج بعض المحاصيل وتوجيهها لأغراض التصدير.

ج- مساهمة الفلاحة في تحقيق التوازن الغذائي:

على القطاع الفلاحي في البلدان النامية وغيرها أن يلعب دوراً هاماً في متابعة الطلب من كل المنتجات الفلاحية بصفة عامة داخل البلاد، ابتداءً من كل التغيرات التي تحصل سواءً في مكوناته أو حجمه حيث هناك عنصران أساسيان يحددان التغيير في طلب المنتجات الغذائية وهما:7

الاستهلاك الإجمالي: يعتبر حجم السكان العامل الأساسي في تحديد الاستهلاك الإجمالي لأن هذا الأخير مرتبط نسبياً مع ارتفاع عدد السكان. ارتفاع الدخل المتوسط للفرد يؤدي حتماً إلى زيادة الطلب الغذائي بناءً على الميل الحدي للاستهلاك وذلك لأن الزيادة يوجه جزءاً منها إلى زيادة على المواد الغذائية.

د- الفلاحة كمصدر للقوة العاملة:

إن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب تحقيق الاستخدام الكامل لليد العاملة والقضاء على البطالة المقنعة، ويعتبر القطاع الزراعي مخزون لليد العاملة ومجال هائل يمكن استغلاله في ميدان الشغل الحقيقي وذلك لأن جل سكان الدول النامية يشتغلون في الزراعة. إن عملية الهجرة الريفية تؤدي إلى توفير كثير من اليد العاملة التي تستخدم في مختلف القطاعات في المدن، كما يجب أن تقوم هذه الهجرة دون انخفاض حجم الإنتاج بل بالعكس يجب أن تعمل على زيادته.

وتوفير اليد العاملة لا يؤدي إلى زيادة الإنتاج فحسب ولكنه يعمل أيضاً على إيجاد مزيد من الحوافز وتوفير مستوى أفضل للمعيشة، وهذه مشكلة كبرى في البلاد التي يوجد فيها عدد ضخم من السكان الريفيين والتي تتميز بمعدلات مرتفعة من السكان، حيث توجد أعداد ضخمة من الشباب في السبلاد النامية يصل في بعض الأحيان عدد سكان الذين لا تزيد أعمارهم عن الخامسة والعشرين إلى نحو 50% لذلك فإن الشباب لا يشكل مشكلة بل رصيد في الوقت ذاته.

إن طبيعة العمل في القطاع الزراعي يتصف بالبطالة وذلك نظراً لعملية الشغل في هذا القطاع ففي كثير من الأحيان تكون معظم العمليات الإنتاجية موسمية وكذلك العادات والتقاليد التي يتصف بها العمل في القطاع الفلاحي حيث يشتغل معظم أفراد العائلة في الفلاحة من جهة والأعمال الجماعية للسكان الريفيين والمتمثلة في ما يسمى بالتوزيع.



إن تنمية القطاع الفلاحي سيوفر كثير من الأيدي العاملة التي تتحول تلقائياً إلى العمل في قطاعات أخرى هامة كقطاع الصناعة والتجارة و الخدمات.

كما أن الفائض الغذائي المتشكل من الزراعة هو الذي يحدد عدد العمال الممكن تشغيلهم خارج نطاق الزراعة كذلك فإن القطاع الفلاحي يمكن له أن يساهم في القضاء على البطالة واستقبال الأيدي العاملة وذلك من خلال:

- عملية توسيع الزراعة من خلال زيادة الدورات الإنتاجية للمساحة الواحدة، وهو ما يؤدي إلى استغلال الأرض استغلال تاماً، وهو ما يستدعي العمل الدائم وليس الموسمي في الفلاحة في هذه الحالة، و في كثير من الأحيان يزيد الطلب على العمال من أجل القيام بالعملية الإنتاجية المتواصلة.

- إن عملية استصلاح الأراضي أي توسيع المساحة الفلاحية توسيعاً أفقياً يتطلب زيادة الطلب على الأيدي العاملة سواءً كان ذلك في فترة الاستصلاح أو بعدما يتم استصلاح الأراضي مما يؤدي إلى توسيع الرقعة الفلاحية الصالحة للزراعة وما تتطلبه من زيادة الطلب على العمل.

- الطبيعة الجماعية للحياة الريفية تمكن من قبول فائض السكان، حتى وإن كانت الأراضي المتاحة وفائض الإنتاج غير كافيين وذلك للحياة البسيطة والغير مكلفة التي يتسم بها سكان الريف.

ه- الفلاحة تحتاج إلى رأس مال أقل:

إن التنمية الفلاحية تحتاج إلى رؤوس أموال قليلة نسبياً لما يحتاجه قطاع الصناعة، كما أن الدورة الإنتاجية لرأس المال في القطاع الفلاحي هي أقل من الدورة الإنتاجية في كثير من الأحيان لبقية القطاعات الأخرى خاصة الصناعة، ذلك لأن معظم القروض التي يحتاجها القطاع الفلاحي هي قروض موسمية في أغلبها.

و- مساهمة الفلاحة في تحقيق رأس المال:

لقد كانت الزراعة على مر التاريخ مصدراً رئيسياً لرأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية، فلا عجب أن يعتقد الفيزوقراط أن الزراعة هي المصدر الرئيسي للثروة وبالرغم من خطأ هذا الاعتقاد إلا أن الزراعة لا زالت هي المصدر الرئيسي لرأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية للدول المتخلفة، إن تمويل التنمية الاقتصادية يقتضي فرض جبايات ادخارية على مختلف القطاعات الأساسية في هذا المجال .

ز- الرفع من القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي:⁸

يتميز المحيط العام للقطاع الفلاحي بمزيد تحرير أسواق المنتجات الفلاحية سواءً على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف وهو ما يترتب عنه اشتداد المنافسة في الأسواق الخارجية وحتى على مستوى السوق الداخلية.

وعلى هذا الأساس فإن الرفع من القدرة التنافسية من بين أولويات الاستثمار الفلاحي ذلك من خلال تحسين مردودية مختلف عوامل الإنتاج وجعل النشاط الفلاحي يستجيب لقواعد الجدوى الاقتصادية.

ويرتكز تدعيم القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي على:

- التحكم في التكنولوجيا والتقنيات الحديثة لعصرنة القطاع الفلاحي.
- البحث العلمي الفلاحي.
- التكوين المهني الفلاحي، والإرشاد الفلاحي.

المحور الثاني: الاستثمار الفلاحي بولاية عين الدفلى:

أولاً: المكانة الفلاحية لولاية عين الدفلى:

تتماز الولاية بطابعها الفلاحي حيث تنتج 50 بالمائة من الإنتاج الوطني للبطاطا وحوالي ثلث الإنتاج الوطني للتفاح، وتشتهر بزراعة الأشجار المثمرة، وتعتبر عين الدفلى واحدة من أجمل المدن الجزائرية، أما من حيث الحجم فهي من المدن المتوسطة، وهذا وتعد من أكثر الولايات نمواً خاصة في القطاع الزراعي، وخصصت لها مبالغ عامة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وكذا برنامج الدعم الفلاحي.⁹

استمرت الولاية بالتطور وحقت مراتب متقدمة على عدة أصعدة، ويمكن اعتبارها بحق سلة غذاء الجزائر لما تنتجه من منتجات زراعية، بداية بالقمح والشعير مروراً بالبطاطا والبقوليات وانتهاءً بمختلف أنواع الفواكه.

تبلغ المساحة الاجمالية للولاية 462.000 هكتار ولها سلسلة جبلية تتمثل في جبال زكار وكذلك سهل وادي شلف، وتقدر المساحة الفلاحية الاجمالية 235.611 هكتار أي ما يعادل 55 بالمائة من المساحة الاجمالية للولاية، منها 181.676 هكتار مساحة فلاحية صالحة للزراعة أي ما يعادل 77



بالمائة من المساحة الفلاحية الإجمالية، والمساحة الفلاحية الصالحة للسقي هي 35000 هكتار أي ما يعادل 19.26 بالمائة من المساحة الصالحة للزراعة، أما المساحة الغابية فهي 132.709 هكتار أي ما يعادل 31 بالمائة من المساحة الإجمالية للولاية.
كما نجد أن الفئة العاملة الإجمالية بالولاية هي 148820 نسمة أي ما يعادل 88 بالمائة من إجمالي السكان منها 86000 نسمة تعمل في المجال الفلاحي أي ما يعادل 58 بالمائة من إجمالي الفئة العاملة .

إن العدد الإجمالي للمستثمرات الفلاحية هو 24532 منها المستثمرات الفلاحية الجماعية 1447 مستثمرة بمساحة 41.206 هكتار، المستثمرات الفلاحية الفردية 887 بمساحة 5716.79 ، أما فيما يخص أراضي الامتياز التابعة للدولة فنجد 311 بمساحة 1756 هكتار، أما المزارع النموذجية فنجد 06 بمساحة 5275 هكتار.

ونظراً لخصب التربة الموارد المائية التي تمتاز بها الولاية و تعدد الأنظمة المكثفة للإنتاج الفلاحي المطبقة حالياً، الذي يغلب عليها طابع إنتاج المحاصيل الكبرى، الخضروات، الأشجار المثمرة والحليب، تبقى الولاية رائدة في إنتاج البطاطا على المستوى الوطني فهي تعتبر منطقة خضراء، فنجد أن مساحة الأراضي التي تمارس عليها النشاطات هي كالآتي:

- المحاصيل الكبرى: 113000 هكتار، منها الحبوب 85000 هكتار أي ما يعادل 76 بالمائة، أما الأشجار المثمرة: 26.100 هكتار، منها ورديات النواة 15300 هكتار أي ما يعادل 58 بالمائة، الزيتون 6500 هكتار أي ما يعادل 25 بالمائة، الحمضيات 2300 هكتار أي ما يعادل 08 بالمائة، الكروم 2000 هكتار، الخضروات 22000 هكتار، منها البطاطا 15000 هكتار أي ما يعادل 68 بالمائة.

أما فيما يخص الإنتاج الحيواني فأولاً تربي المواشي التي لم تعرف أي تراجع بل العكس كان للدعم الفلاحي الأثر الإيجابي عليها بحيث بلغ عدد رؤوس الأبقار الحلوب إلى ما يقدر 18300 رأس، متوسط إنتاج الحليب وصل ما يقارب 32 مليون لتر سنوياً منها الكمية المجمعة هي 3.2 مليون لتر سنوياً، أما فيما يخص تربية الدواجن فنجد نوعين هما: دجاج اللحم ويقدر ب 4.5 مليون وحدة سنوياً، دجاج البيض يقدر ب 340000 وحدة سنوياً. أما تربية النحل فنجد نوعين: الخلايا المملوءة وتقدر ب 19200 خلية، معدل إنتاج العسل يقدر ب 650 قنطار.

ثانياً: النتائج المحققة في القطاع الفلاحي بالولاية

لقد لعبت سياسة الدعم الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية دوراً هاماً وبارزاً في تطوير وتحسين مردودية هذا القطاع من كل النواحي التقنية والمالية وحتى من المؤشرين لتأهيل يد عاملة مؤهلة ذات رصيد علمي تساعد على الرفع من قيمة القطاع على المستوى الوطني ولما لا الخفض من واردات الجزائر فيما يخص هذا القطاع، فلقد تمثلت هذه النتائج فيما يلي:

1- النتائج:

- في المجال الاستثماري:

استفاد القطاع الفلاحي في الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2007 من دعم الدولة لكل البرامج بمبلغ 10.72 مليار دينار جزائري أي ما يعادل نسبة 1.15 مليار دينار سنوياً.

- أهمية المشاريع: في إطار تنشيط وتنمية المنتج الفلاحي ترجمت هذه الاستثمارات بتسجيل: اعتماد 8837 مشروع استثماري، اعتماد 7212 مشروع منتج.

- في مجال التشغيل: تمثل نسبة فئة اليد العاملة في القطاع الفلاحي ما يعادل 58 بالمائة من اليد العاملة الإجمالية بينما كانت النسبة لا تتجاوز 28 بالمائة في سنة 2000، بلغ حجم اليد العاملة في 2007 ما يقارب 86000 منصب حيث تم إنشاء 46000 منصب جديد في القطاع مما أدى إلى تقليص نسبة البطالة من 33 بالمائة إلى 12 بالمائة.



- حجم الإنتاج الفلاحي: الحجم المتوسط السنوي للإنتاج يتراوح ما بين 700000 طن إلى 830000 طن ، قيمة الإنتاج الفلاحي مرت من 14 مليار دينار من الفترة الممتدة 1999-2000 إلى 40 مليار دينار سنة 2007:

- المؤشرات الأساسية الاقتصادية لمختلف برامج التنمية الفلاحية للفترة الممتدة من 1997 الى 2015.

- تنمية الشعب الفلاحية في إطار الصندوق الوطني لتطوير الاستثمار الفلاحي:

حيث بلغت المشاريع المصادق عليها: 8641، وبلغ عدد المستثمرات المنخرطة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: 7200، وأما عدد المشاريع المنجزة فقد بلغت 7212 أي نسبة (81%)، وقد بلغ إجمالي مبلغ الدعم المصروف: 3.748.094.813 دج.

أما المبلغ المتوسط الممنوح لتدعيم الاستثمار /كل مستثمرة: 600000 دج، ويعتبر هذا دعم ضعيف مقارنة بمتوسط المعدل الوطني وبعض البلدان المجاورة، موجه بالخصوص للإطارات الجامعية في الميدان الفلاحي، فعدد المشاريع المدروسة والمعتمدة هو 94 انجز منها 35 مشروع، وهذه المشاريع توزع حسب التخصصات التالية: وحدات الحليب هي 08 وحدات، مخابر تحاليل التربة هي 03 وحدات، وحدة معالجة النباتات والخدمات الفلاحية هي 11 وحدة، مكاتب الدراسات الفلاحية الاستشارية هي 12 مكتب، ورشة الصيانة وتصليح الآلات الفلاحية واحدة.

استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز استفادت الولاية منذ 1998 إلى غاية 2015 من عدة مشاريع: عدد المحيطات المسجلة هي 29، المساحة الإجمالية للمحيطات هي 34384 هكتار، عدد المستفيدين هو 4255، عدد البلديات المستفيدة 16.

- مكنتة القطاع الفلاحي: في إطار تدعيم حظيرة العتاد الفلاحي استفادة الولاية من آلات حصاد: 15، الجرارات: 55، وحدات العتاد الفلاحي المنقول: 83.

الخلاصة:

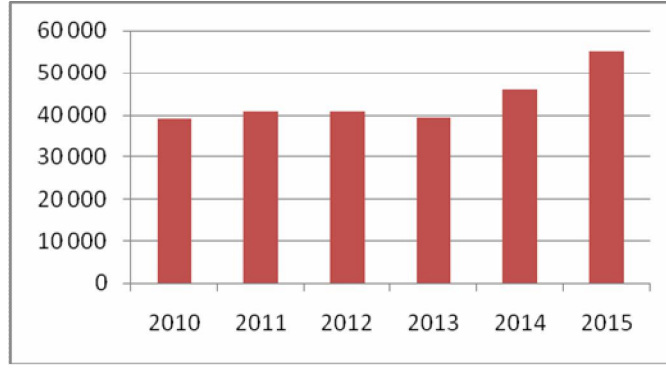
يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم ويمكن القول أنه مهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثيره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى
عد من خلال هذا القطاع الحساس، وهو كذلك قطاع صلب ودائم بإمكانه تفادي كل الاختلالات والهزات الاقتصادية التي تعاني منها القطاعات الأخرى.

ويبقى القطاع الفلاحي قطاع استراتيجي لتنمية المداخيل أو مصدرا آخر من مصادر الدخل من أجل خروج الجزائر من التبعية

الجدول 01: المساحات المسقية في ولاية عين الدفلى من 2010 الى 2015:

Années	SAU Irriguée (ha)
2010	39 160
2011	40 757
2012	40 800
2013	39 457
2014	46 000
2015	55 000

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية عين الدفلى

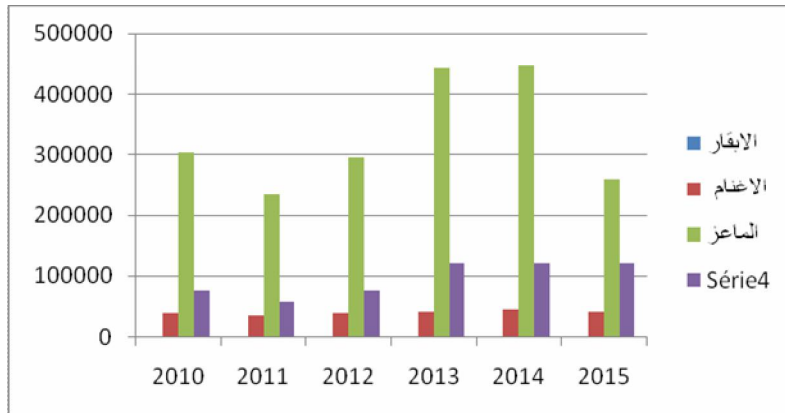


الجدول 02: تطور الانتاج الحيواني 2015-2010

الأنواع السنوات	رؤوس الأبقار	الأغنام (رؤوس)	رؤوس الماعز
2010	38 750	304 200	77 113
2011	35 490	233 915	60 240
2012	39 887	295 000	77 111
2013	40 798	442 343	120 800
2014	46 177	446 764	121 404
2015	40 800	260 000	121 404

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية عين الدفلى

من خلال الشكل نلاحظ التطور الذي شهده الإنتاج الحيواني حيث ارتفع إنتاج الأبقار من 38750 رأس سنة 2010 الى 40800 رأس سنة 2015 أي بنسبة 5.3 بالمائة أما إنتاج الماعز فتحسنت بنسبة 57.4 بالمائة وعلى العكس من ذلك فقد شهدت الإنتاج رؤوس الغنم انخفاض في سنة 2015 مقارنة بسنة 2010 ويعود هذا إلى فترة الجفاف التي مرة بها الولاية في ذات السنة.





جدول 03: تصنيف المستثمرات الفلاحية حسب المساحات

الصف	اقل من 5 هكتار	من 05 الى 10 هكتار	من 10 الى 20 هكتار	من 20 هكتار الى 50 هكتار	أكثر من 50 هكتار	المجموع
النسبة %	22	22	29	21	6	100

-الاستثمار المدعم للمستثمرات الفلاحية

-تطور الإنتاج الفلاحي للفترة 1997-2015

جدول 04: الفترة 1997 الى 2005

المواد	Campagne 97-98	Campagne 2001-2002	Campagne 2002-2003	Campagne 2004-2003	Campagne 2005-2004
الحبوب	-	-	-	-	-
الأعلاف	467335	625728	956960	741010	499835
البقول الجافة	23749	21319	43963	46779	48869
مختلف الخضروات	2439726	3838126	7118219	4588468	4591981
منها البطاطا	1726936	3112107	4539540	3348000	3813285
الأشجار المثمرة	531009	842745	894074	977001	1065306
البرثقال	113267	87000	86255	68550	72217
الخوخ	173000	422240	442360	476395	563453
التفاح	170915	252700	263710	325243	417499
الزيتون	16813	33642	37409	46733	55085
المزروعات الصناعية	0	45355	46350	51820	44175
الطماطم المصنعة	0	44380	45250	51520	44080

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية عين الدفلى

من خلال الجدول نلاحظ التحسن المستمر الذي حققته الولاية في بعض المنتجات خلال نفس الفترة وهذا يعود إلى الاهتمام الذي أولته المديرية للقطاع والدعم المقدم.

جدول 05: الفترة 2006-2009

المواد	Campagne 2005-2006	Campagne 2006-2007	Campagne 2007-2008	Campagne 2008-2009
الحبوب	-	-	-	-
الأعلاف	522680	755850	744370	886150
البقول الجافة	50380	73343	49800	29730
مختلف الخضروات	3972951	3988600	6460830	5846698
منها البطاطا	3200000	2675600	5226700	4747330
الأشجار المثمرة	1090386	951138	1134626	663295
البرثقال	74400	74400	87500	92155



الخوخ	587500	400640	428000	128900
التفاح	473000	340000	322700	150740
الزيتون	60905	38770	56000	70200
المزروعات الصناعية	28087	20180	31725	31726
الطماطم المصنعة	27900	20000	31500	19250

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية عين الدفلى

من خلال الجدول نلاحظ كذلك التطور الكبير في إنتاج الأعلاف ومختلف الخضروات والمزروعات الصناعية ولكن بالمقابل نلاحظ انخفاض الإنتاج الفلاحي خلال الفترة خاصة الأشجار المثمرة والخوخ والتفاح.

جدول 06: الفترة 2010-2015

المواد	Campagne 2010-2011	Campagne 2011-2012	Campagne 2012-2013	Campagne 2013-2014	Campagne 2014-2015
الحبوب	1627589	2059442	1872000	900000	1267000
الأعلاف	1155500	1242500	1264400	1 202 200	1 216 000
البقول الجافة	82400	48658	33290	34 595	35 777
مختلف الخضروات	8649546	7441922	9951177	12 419 357	13 259 504
منها البطاطا	6765000	5601681	7316440	7 092 875	6 197 030
الأشجار المثمرة	1690295	1068925	1625570	1 297 248	1 628 036
البرتقال	197920	185940	251440	253 900	259 520
الخوخ	697610	450000	575000	504 000	693 100
التفاح	349874	211830	293400	213 120	264 000
الزيتون	124800	75000	141550	136 875	173 000
المزروعات الصناعية	32500	52500	80000	101 270	262 448
الطماطم المصنعة	32500	52500	80000	101 270	261 682

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية عين الدفلى

نلاحظ التحسن الكبير في الإنتاج الفلاحي خلال سنة 2015 وهذا يعود إلى الاهتمام والدعم الكبيرين الذي أولته الحكومة للقطاع في الولاية.

ثالثا: المكانة التنموية للقطاع الفلاحي في ولاية عين الدفلى

تمتلك ولاية عين الدفلى العديد من منشآت التأطير والدعم ومؤسسات الإنتاج تمثل دعما تنمويا للولاية وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول 07: منشآت التأطير والدعم ومؤسسات الإنتاج

التعيين	النشاطات	الموقع
ONID	تسيير المحيط المجهز بالسقي لشلف العالي	الخميس - العبادية
ONAB	تغذية الأنعام	سيدي لخضر
GIPLAIT	إنتاج الحليب ومشتقاته	عريب
WANISS	إنتاج الحليب ومشتقاته	بئر ولد خليفة
الغرفة الفلاحية CAW	-تنظيم المهنة -التشاور مع السلطات العمومية	عين الدفلى
التعاونيات COOPERATIVES	إنتاج وتقديم خدمات متخصصة	03 عبر الولاية
جمعيات مهنية ASSOCIATIONS	تنظيم وتطوير الشعب الفلاحية (حبوب، بطاطا ودواجن...)	08 عبر الولاية



الخميس	التأمينات الفلاحية	النامين CRMA
الخميس	جمع الحبوب وتزويد الفلاحين بالبذور	تعاونية الحبوب والبقول الجافة CCLS
01 ولائية+ وكالات	القروض الفلاحية	البنك BADR
خميس مليانة	مرافقة القطاع في مجال البحث والتطوير الزراعي	الجامعة
بئر ولد خليفة	تطوير المحاصيل الكبرى بالقيام بالتجارب الميدانية	معهد تقني للمحاصيل الكبرى
العبادية	إنتاج البيض	مركب "F STAR"
خميس مليانة	توزيع العنادر الفلاحي والصيانة	وحدة المكننة EDIMA
عين الدفلى	تسيير العقار الفلاحي ومتابعة المستثمرات	الديوان الوطني للعقار ONTA
بئر ولد خليفة	إنتاج اللحوم البيضاء	شركة الدواجن SAC
عين الدفلى (المنطقة الصناعية) العطاف	إنتاج أنواع الدقيق ومشتقاته	وحدات تحويل الحبوب SIM+TORCHI
50 مؤسسة عبر الولاية	إنتاج بذور البطاطا	المؤسسات المتخصصة في إنتاج بذور البطاطا
10 مشتل (عين السلطان، جليدة، سيدي لخضر)	إنتاج كل أنواع الشجيرات المثمرة	مؤسسات متخصصة في إنتاج الشتائل
بومدفع، سيدي لخضر	إنتاج زيتون الطاولة وزيت الزيتون	معاصر الزيتون
العطاف	تنظيف وتعليب البطاطا في الأكياس بمختلف الأحجام أو خضروات أخرى	وحد جمع وتعليب البطاطا والبصل
عين الدفلى	إنتاج العسل ومشتقاته	تعانبة الرحيق
بئر ولد خليفة	تربية الماعز وإنتاج الحليب	ADERZO
عين الدفلى	إنتاج الأسمدة	ASMIDAL
عين الدفلى	تربية الأنعام	SIFAAC

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية عين الدفلى

جدول 08: المنتوجات الأساسية ومكانة الولاية عبر الوطن

المرتبة على المستوى الوطني	الإنتاج	المنتوج
12	1.872.000	الحبوب
02	9.951.177	مختلف الخضروات
02	7.316.309	منها البطاطا
03	1.625.570	الاشجار المثمرة
13	141.550	منها الزيتون
18	74088	الحليب
31	5.809	تجميع الحليب
33	49.832	اللحوم الحمراء
06	198.799	اللحوم البيضاء
19	82.455	البيض



المصدر: مديرية الفلاحة لولاية عين الدفلى

جدول 09: النتائج الاقتصادية

المؤشرات	النتائج	المرتبة على المستوى الوطني
حجم الإنتاج	15.788.800 ق	-
قيمة الإنتاج	104.6 مليار دج	5
نسبة النمو	23%	3

المطلب الثالث: آفاق الاستثمار في القطاع الفلاحي

تمتلك ولاية عين الدفلى إمكانيات هائلة ومتنوعة من غرف للتبريد ومخازن وتنوع فلاحي مما ينبؤ لها بمستقبل كبير وهذا ما يوضحه الجدول التالي من احتياجات استثمارية:

جدول 10: الكمية المحتاجة من الاستثمار.

نوع الاستثمار	الكمية المحتاجة	الأغراض
التخزين باستعمال التبريد	300000 م ³ المدى القصير: 100000 م ³ ما يزال إلا الأجهزة الخاصة. المدى المتوسط: 31700 م ³ المدى الطويل (SGP PRODA) م ³ 170000 م ³ (الخواص)	منتوج البطاطا 4000000 ق -الفاكهة: 600000 ق -الزيتون: 50000 ق الخضروات: 1000000 ق
بنايات خاصة بتخزين الحبوب (SILO)	250000 م ما يقارب تخزين 1500000 ق	تخزين الحبوب 1500000 ق
وحدات التغليف والتعليب (Conditionnement)	الأكياس 08 ملايين وحدة أكياس الخيشة 2 ملايين وحدة صناديق خاصة بالفواكه 17 مليون وحدة	تخص 7 ملايين قنطار من المنتوج الفلاحي
المذابح متوسطة الحجم	وحدات متوسطة أو صغيرة حسب المنتوج	اللحوم الحمراء 54000 ق اللحوم البيضاء: 170000 ق
وحدات تحويل منتوج الفلاحة مربى الفاكهة والمشروبات	وحدات متوسطة أو صغيرة حسب المنتوج	الحوامض: 200000 ق الفاكهة: 1300000 ق
وحدات التسميد الطبيعية Comstage	400000 ق تنتج وتعالج عبر وحدات صغيرة ANSEJ CNAC	تسميد الأراضي بالمواد الطبيعي مع تسمين المياه المعالجة

يقدم هذا الجدول صورة مختصرة فيما يخص المجال الاستثماري في القطاع الفلاحي لولاية عين الدفلى، وبالتالي فان هذه الولاية لها مستقبل واعد من خلال هذا القطاع الحساس.

قائمة المراجع:

- 1- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 80.
- 2- نفس المرجع، ص 81.
- 3- نور محمد أمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية، مذكر ماجستير، جامعة تلمسان 2012، ص 99.
- 4- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، 2010، ص 09.
- 5- إدارة الأمن الغذائي والمشروعات بجامعة الدول العربية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، مجلة جامعة الدول العربية، العددان الأول والثاني، القاهرة، 2009، ص 16.



- 6- عزت ملوك قناوي، الأمن الغذائي العربي، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة 26/25 سبتمبر 2002، ص03.
- 7- علي عبد الرحمان علي، دراسة تحليلية لاهم المحددات المؤثرة على التنمية الزراعية المستدامة، المؤتمر السابع والعشرون، الاقتصاد المصري و تحديات التنمية الزراعية المتواصلة، مركز الابحاث الزراعية ، مصر، 2002، ص 111.
- 8- غردي محمد، مرجع سابق ، ص 82.
- 9- مديري الفلاحة لولاية عين الدفلى، وثائق.